



حوار مع راوول مارك جنار عن الفرنكفونية

□ راوول مارك جنار

تحدثتُ في مكانٍ آخر عن السَّجال بين القانون العامّ *common law* والقانون الأوروبي (وهذا الأخير سُمِّي خطأً «القانون الفرنسي» مع أنه أيضاً قانون اليابان والدول الإسكندنافية وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها؛ إنَّه القانون الذي تحدَّر إلينا من القانون الروماني، وهو أكثر من مجرد قانون فرنسي حتى لو تباهى به الفرنسيون وكأنَّه رمزٌ لهم). هناك في الحقيقة مفهومان مختلفان للنظام الاجتماعي وللعدل، مفهوم القانون العامّ ومفهوم القانون الأوروبي. ولكنَّ بحث المفهومين يتراجع لصالح خلاف الناس على أيِّ جانب ثقافي لغوي يتنمون. في حين أنه لو كانت الفرنكفونية حقاً «طبعة» البلدان الصغيرة، مثل تلك الأقسام التي تتحدَّث الفرنسية من سويسرا أو من بلجيكا أو من كندا، ولولم يكن في وسط هذه الفرنكفونية المماسسة بلدٌ ذو ماضٍ كولونيالي هائل مثل فرنسا، لربما كانت الفرنكفونية أداةً للتعاون الثقافي بريئةً ولطيفةً. ولكنَّ واقع الأمر ليس كذلك.

كيرستن شايد: من اللافت أنك حين تقرأ عن الفرنكفونية فإنَّ الفكرة التمهيديَّة التي تطالعك هي أنَّ قادة أفريقيين ثلاثة هم الذين أنشأوها: بورقبيه (تونس) وسنغور (السَّغال) وديوري (النيجر). أيُّ أنَّ الصورة الرسميَّة للفرنكفونية تسعَى دائماً إلى إعطاء مظهرٍ عالميٍّ لها.

جنار: إنَّه مظهر فحسب. لا أشكُّ إطلاقاً أنَّ ليوپول سنغور كان يعشق الثقافة الفرنسيَّة؛ فهو تعلَّم الفرنسيَّة وتنفَّه بها وكتبَ بها. وأعرف أيضاً أنَّ أمير كمبوديا، نورودوم سيهانوك، مفتونٌ بالثقافة الفرنسيَّة ويسمِّي نفسه فرانكفونياً. ولكنَّ هذا هو سببٌ حديثي عن الفرنكفونية مؤسَّسةً. فبالأكيد هناك أشخاص ومستعمراتٌ سابقة

سماح إدريس: أستطيع أن تُعطي القارئ العربيَّ خلفيَّةً عامَّةً عن الفرنكفونية، فكرةً وتطبيقاً؟

جنار: أودُّ أولاً أن أُميِّز بين الثقافة الفرنسيَّة من جهة، والفرنكفونية من جهة ثانية. فالثقافة عامَّةٌ ملُكٌ للعالم أجمع، لا لدولة يعينها بل ولا لشعبٍ بعينه. الثقافة قد تكون ثقافة شعوبٍ متعدِّدة. بإمكاننا أن نجد يابانيين أو أميركيين مفتونين بكتاب فرنسيين، تماماً مثلما أنَّ بإمكاننا أن نجد فرنسيين أو بلجيكين مفتونين بشكسبير مثلاً. أنا أوْمَن أنَّنا في هذا العالم الكبير نستطيع أن نحبَّ ثقافات مختلفة، وأنَّ الثقافات لا حدودَ جغرافيَّة لها. فنحن كأوروبيين، على سبيل المثال، مدينون كثيرًا للثقافة العربيَّة؛ ولو لم تُوجد هذه الثقافة لَمَا وصلنا على الأرجح كلُّ ذلك الماضي اليوناني الروماني العريق، لأنَّ هذا الماضي جاعنا بأكمله تقريباً عبر وسيطٍ هو الحضارة العربيَّة. إذن، أعتقد أنَّ علينا أن نكون واضحين. فأننا لا أريدكم أن تظنُّوا أنَّني حين أنتقد الفرنكفونية أنتقد الثقافة الفرنسيَّة.

وأما الفرنكفونية فهي جهازٌ مؤسَّساتيٌّ؛ إنَّها أداةٌ سياسيَّةٌ لتحقيقٍ إمبرياليَّةٍ ما. ثمة ما يمكن أن نسميَّه إمبرياليَّة ثقافيَّة فرنكفونيَّة أو أنكلوساكسونيَّة، وهما تتصارعان في بعض الأحوال. وقد عشتُ هذا الصراع في فيتنام وكمبوديا حيث مناصرو اللغة الإنكليزيَّة ومناصرو اللغة الفرنسيَّة حاولوا أن يقرضوا هذه اللغة أو تلك على الكمبوديين، في حين يُفضِّل هؤلاء أن يتحدثوا الكمبوديَّة. وأثناء عملي في الأمم المتحدة كان لافتاً أن ألاحظ أنَّ الإجراءات الثقافيَّة غالباً ما كانت أشبه بمعاركٍ حقيقيَّة بين التأثيرات الفرنسيَّة والتأثيرات الأنكلوساكسونيَّة. وقد سبق أن

♦ - أُجري في بيروت في ١٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. وقام بالحوار: كيرستن شايد، وقاسم عز الدين، وسماح إدريس.

حوار مع راوول مارك جنار عن الفرنكفونية

«شريك» له السياسات التي تريدها الدول الصناعية. وهذا يجعلني لا أتردد في الاعتقاد بأن الفرنكفونية المؤسسة أداة من أدوات الإمبريالية الفرنسية. إن الاستعمار لم يعد يرتدي الثياب القديمة كالتى ارتداها في الماضي - وهذا ينطبق على سياسة بلجيكا في الكونغو أيضاً. الاستعمار هنا لم يعد يحتل الأراضي والسكان، ولكنه باستخدام تقنيات أكثر تطوراً، تجارية أو مالية ولاسيما تلك المتعلقة بمسألة الديون، يبقى الدول في حال من التبعية. ما أسف له هذه الأيام هو أن الفرنكفونية تقدم زياً ثقافياً لهذه التبعية. إن الفرنكفونية نوع من التغليف emballer لشيء آخر؛ ويمكن مقارنتها - إن شئت - بحبة لوز شديدة المرارة مليئة تماماً بالشوكولاته؛ أو أن الفرنكفونية هي قليل من الشوكولاته يُغريك بابتلاع الملبسة برمتها. وتحاول الفرنكفونية المؤسسة أن تظهر لك أنها من عمل دول الجنوب التي تتحدث الفرنسية جزئياً أو كلياً. وهذا هو السبب بالتاكيد لإتيان الفرنكفونية بطرس بطرس غالي ليكون المدير العام للمنظمة العالمية للفرنكفونية. إن الوجه العلني للفرنكفونية هو لرجل من الجنوب. وبهذا الوجه لا يعود الممثل الأساسي هو فرنسا. غير أن فرنسا هي التي تمول مؤسسات الفرنكفونية (رغم أن كندا والكيبك تمويلها هما أيضاً إلى حد أقل بكثير). ومن خبرتي بالموظفين البلجيكين الذين يعملون في تلك المؤسسات، ومما أخبروني إياه مئات المرات، أود أن أقول إن فرنسا في مؤسسات الفرنكفونية إمبريالية ومتعجرفة أسوة بالولايات المتحدة في المنظمات الدولية المختلفة. إن الأمر متشابه في الحالين، وإن على نطاق محدود: فالعجرفة واحدة، وإرادة فرض الرأي على الآخرين واحدة. إنه التصرف ذاته، وإن بدرجة أقل لأن فرنسا دولة نصف قوية اليوم بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي هي قوة عظمى!

ترغب في أن تبقى الثقافة الفرنسية رصيماً لها في ميزان الربح والخسارة الناجم عن الاستعمار. ولكن الفرنكفونية كمؤسسة إنما هي أداة في خدمة الدولة الفرنسية والمصالح الاقتصادية الفرنسية. ومن وجهة النظر هذه علي أن أُميّز بين الدول الفرنكفونية التي تنتمي إلى العالم الغربي، وتلك التي هي في الحقيقة مستعمرات سابقة. وسبب تمييزي هذا هو أن العلاقة بين المستعمر والمستعمر مازالت مستمرة، ويا للأسف. وهذا هو ما يجعل الفرنكفونية المؤسسة مشروعاً منحازاً في رأيي.

باستطاعتي التأكيد أن الاتفاقات المبرمة باسم الفرنكفونية هي التي حَققت في النهاية إرادة فرنسا السياسية. دُعوني أعط مثلاً آخر، لا من الفرنكفونية بل من مجال آخر مرتبط به كثيراً، وهو العولة. فلنأخذ الاتفاقيات المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية والكاريبية والباسيفيكية ACP. لقد لعبت فرنسا دوراً هاماً في هذه الاتفاقيات لأن معظم الدول الأفريقية والكاريبية والباسيفيكية كانت مستعمرات فرنسية في السابق. بعضها كان مستعمرات بريطانية في الماضي، ولكن لما كانت بريطانيا العظمى غير منضوية في بادئ الأمر في الاتحاد الأوروبي فقد ملكت فرنسا - وفرنسا وحدها - زمام الأمور. في هذه الاتفاقيات - وقد سبق أن قمت بدراسة معمقة لها، وهي اتفاقيات جُددت العام الماضي تحت اسم «اتفاقيات كوتونو» - هناك ثلاث مواد (٤١ و ٤٦ و ٦٧) غيرها تُفرض أوروبا، ومن ثم فرنسا أيضاً، على هذه البلدان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نفسها: الاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية (رقم ٤١)، والاتفاقية المتعلقة بخصخصة قطاع الخدمات المملوك من قبل الدولة (رقم ٤٦)، وخطة صندوق النقد الدولي المتعلقة بإعادة الهيكلة البنوية (رقم ٦٧). من خلال هذه المواد الثلاث، فُرض الاتحاد الأوروبي على الدول التي يزعم أنها



الوجه «الجنوبي»
للفرنكفونية
الشمالية!

أنهم يتحدثون الإنكليزية إذا احتاجوا إلى الإنكليزية، أو الصينية إذا احتاجوا إلى الصينية. ومع ذلك فإنّ الفرنكفونية هي وسيلة لاستخدام ما هو إيجابي مسبقاً، أي الثقافة الفرنسية، بل هي استغلال لما هو جدير بالاحترام، أي حبّ الثقافة الفرنسية، داخل البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة وتتحدث اليوم الفرنسية جزئياً أو كلياً، من أجل فرض علاقات تبعية مع المركز الأمّ ولانتزاع مزايا اقتصادية منها. إنّ ذلك هو ما أوّمن صادقاً أنّه الفرنكفونية.

إدريس: كيف تردّ على من يقول إنّهُ من المفيد، في مواجهة العولمة الأميركية، أن تدّعم تجمّعاً آخر هو الفرنكفونية، ولاسيما أنّ هذا التجمّع دافعة ثقافي بالدرجة الأولى ولا يستخدم القوة؟

جنار: أريد القول إنّ هذه صورة خاطئة عن الأتحاد الأوروبي في علاقته بحركة العولمة. اليوم يسلك الأتحاد الأوروبي الخطّ الذي تسلكه الولايات المتحدة سواءً بسواء. بل أجرؤ على القول إنّ الأتحاد الأوروبي، في الاستعدادات التي يقوم بها من أجل القمة القادمة التي تعترزم منظمة التجارة العالمية عقدها في الدوحة (قطر)، يذهب أبعد من الولايات المتحدة في إلحاحه على المطالبة بالقيام بجولة مفاوضات تالية^(١) فالفرنسيون اليوم يقترحون ٢٠ مادة إضافية لتكون تحت وصاية منظمة التجارة العالمية!

إنّ الفرنكفونية موجودة اليوم لتدافع حصراً عن كل السلع المستندة إلى اللّغة الفرنسية، لأنّ سوق هذه السلع محدودة وتحتاج إلى الحماية. وهذه الحماية تساعد الفرنسيين في وجه العولمة، لأنّ هذه الأخيرة تُغرّم بالسوق الحرة تماماً. أمّا في ما يتعدى السّلح الثقافي فإنّ الدول الأوروبية، ولاسيما الفرنكفونية

شايدي: تذكّر أديل كنج، وهي أستاذة في جامعة بال، أنّ موظفاً حكومياً فرنسياً قال إنّ تغيير إحدى الوزارات من «وكالة التعاون الثقافي والتكنولوجي» إلى «الوكالة الدولية للفرنكفونية» لا معنى له، لأنّ سبب إعطاء الاستقلال للمستعمرات الفرنسية هو لعدم تحويل سكان هذه المستعمرات إلى مواطنين فرنسيين. وتقدّرح كنج أنّ الفرنكفونية طريقة لجعل المستقلين حديثاً يأتون إلى فرنسا دون أن تكون فرنسا مسؤولة عنهم كمواطنين. هم يريدون الأتحاد مع فرنسا، ولكن وسيلة الأتحاد لم تعد الأتحاد الفرنسي بل الفرنكفونية. وأنت أيضاً يا راوول تحاجج بأنّ الفرنكفونية تغليب جديد للاستعمار، ولكن هل تستطيع أن تُعطي مثلاً محدداً على ذلك - مثلاً لماذا يُبغى على الناس أن يكونوا مهتمين بالثقافة الفرنسية وأن يتحدثوا بالفرنسية لكي يُبرموا اتفاقات تفيد فرنسا اقتصادياً؟ ما هي الصلّة بين الفرنكفونية وشراء سيارات «رينو» الفرنسية، أو استيراد نبط «توتال» الفرنسي، أو بيع المنتجات الزراعية الجنوبية إلى فرنسا؟

جنار: أعتقد أنّ استغلال الاهتمام الموضوعي الذي يُبديه الإنسان غير الفرنسي بالثقافة الفرنسية يلعب دوراً هاماً في تسهيل العلاقات بين فرنسا والدول الفرنكفونية الأخرى. فالعلاقات ستكون أسهل إذا التقى الفرنسيون وزيراً من فيتنام أو السنغال يتكلّم لغتهم ويُحيل على مراجعهم الثقافية والحضارية نفسها. ولكن حتى حين يلتقي الوزراء باسم الفرنكفونية، فما هو المعروض على جدول أعمالهم؟ ومن يسافر معهم؟ إنّ من يسافر معهم هم رجال الأعمال، ليسوّقوا هذه البضاعة الفرنسية أو تلك. صحيح أنّ رجال الأعمال لا يحتاجون كثيراً إلى لغة بعينها؛ فمن المعروف

١ - أي المطالبة بلبرلة تجارية إضافية في مجال الخدمات والاستثمار والتنافس لصالح الشركات المتعددة الجنسية المركزة في أميركا والأتحاد الأوروبي. (الأراب)

حوار مع راوول مارك جنار عن الفرنكفونية

التجارة العالمية وإلى خفض أسعار البضائع التي تُصدّرها دول الجنوب أيضاً. وبذلك تُخسر دول الجنوب كثيراً نتيجة لهذه «الهدية».

جنار: لقد سَمَّيْتُها «الهدية السئومة» لأنها في الحقيقة ليست هدية على الإطلاق، بل فكرتها الأساسية هي فتح السوق الأوروبية أمام بضائع ٤٩ بلداً هي المسماة «أقل البلدان نمواً». والاقترح المقدم هو التالي: بدءاً من الآن ستكون السوق الأوروبية مفتوحة تماماً أمام جميع بضائع تلك الدول، باستثناء الأسلحة والذخائر. وهذا أمر مضحك لأنك ستسأل نفسك: أي من هذه الدول التسع والأربعين تُنتج أسلحة أو ذخائر؟! لا دولة! إذن، هذا الاقتراح مزحة كبيرة. وزاد الطين بلّة أن فتح السوق الأوروبية أمام بضائع تلك الدول الأقل نمواً لن يتم في ما خصّ البضائع الأساسية لهذه الدول (وهي السكر والأرز والموز) قبل الأعوام الواقعة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩: أي أن «الهدية» - إن صحّت - لن تقدّم الآن، بل بعد ٥ سنوات. ولكنها تُعرض الآن من أجل دفع الدول التسع والأربعين إلى أن تقول «نعم» لجولة جديدة في منظمة التجارة العالمية [من أجل لبرلة تجارية إضافية تُستفيد منها الشركات المتعددة الجنسيّة الممرّكة في أميركا والاتحاد الأوروبي]. ولحسن الحظ أن الدول التسع والأربعين ردت رداً جيّداً، إذ اجتمعت في دار السلام في نهاية تموز (يوليو) وقالت: «لا» للجولة الجديدة. إن الأوروبيين يتصرفون مع هذه الدول وكأنها غيبية، ولكن هذه الدول فهمت جيّداً أن ما يُعرض أمامها ليس هدية. بل إن ما هو معروض حالياً أمامها ضمن اتفاقيات التعاون بين الدول ACP (الدول الأفريقيّة والكاريبية والباسيفيكيّة، ومن أصل ٤٩ دولة «من أقلّ الدول نمواً» هناك ٣٩ عضواً في ACP) أفضل ممّا يُعرض في تلك «الهدية» المزعومة. ففي اتفاقيات ACP ثمة «بروتوكول السكر» الذي يضمن

منها (فرنسا، بلجيكا، سويسرا، الخ...)، تؤمن بالسوق الحرّة تماماً.

لقد حصل الاتحاد الأوروبي على تفويض من ١٥ دولة أوروبية يُسمح له بمفاوضة منظمة التجارة العالمية من أجل لبرلةٍ أوسع. ولهذا لا يظنُّ أحد أن فرنسا، في إطار الفرنكفونية، تقدّم بديلاً من الولايات المتحدة والآنكلوساكسونيّة سعياً وراء نظام عالمي أكثر إنسانيّة. ليس ذلك هو الوضع على الإطلاق. إن فرنسا تُسعى إلى حماية مصالحها الاقتصاديّة في المجال الثقافي. ومن الواضح أنه سيكون مُربحاً إنتاج فيلم في الولايات المتحدة، وعرضه - من ثم - في دور السينما الأميركيّة، ونشره بعد ذلك في العالم الناطق بالإنكليزيّة؛ ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة إلى فيلم يُنتج بالفرنسيّة في فرنسا، ليُعرض من ثم في دور السينما الفرنسيّة، لأن سوق هذا الفيلم محدودة. إن قوانين التجارة الحرّة هي التي تجعل أسواق السلع الثقافيّة المعتمدة على لغةٍ بعينها محدودة (وهذا لا يُنطبق على الفرنسيّة وحدها بل على كل اللغات التي لا تُعتبر «عالميّة» كاللغات الأفريقيّة والهنديّة...)، وتُجعل أرباحها تبعاً لذلك دون الحد المقبول، سواء أكانت هذه السلع كتباً أم أفلاماً أم مسرحياتٍ أم أقراصاً مدمجة. هذا هو المحرّض الأساسي للفرنكفونية: فهذه المؤسسة في النهاية ليست إلا لحماية سوق السلع الثقافيّة من جهة، وإعطاء الأفضليّة لمشاريع الدول الفرنكفونية الصناعيّة وبخاصّة فرنسا، ومن بعدها بلجيكا والكيبك، على حساب بقية الدول الفرنكفونية الأقل تطوّراً.

شايّد: تشدّد يا راوول في واحدٍ من مقالاتك على أن «الهدية» التي يعطيها الاتحاد الأوروبي لدول الجنوب، وهي عبارة عن إلغاء التعريفات على الواردات (أو ما يُعرف بـ «كل شيء إلا السلاح»)، إنما تُهدف إلى تقوية موقع فرنسا في المفاوضات مع منظمة



الصين تدخل منظمة
التجارة العالمية:
فتاة صينية تُغسل
شعر رونالد
ماكدونالد

الدول الفرنكفونية، تشكل كتلةً سياسيةً واحدة في مواجهة منظمة التجارة العالمية. ليس ثمة مجموعة فرنكفونية يُمكن أن نقارنها، مثلاً، بالمجموعة الأفريقية التي تقول لمنظمة التجارة العالمية: «نحن لا نوافق على اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية». علاوةً على ذلك، فإن قلة التنسيق بين الدول الفرنكفونية يصبح أكثر خطورةً في ما يتعلق بالبند الخاص بالخدمات. هناك مشكلة في مسألة الخدمات العامة؛ ولنتذكر أن الثقافة تنتمي إلى القطاع العام للخدمات: فالمسرح المدعوم، والسينما المدعومة، والنشر المدعوم - كل ذلك هو من ضمن القطاع العام للخدمات. ولكن المرء لا يرى أي مبادرات فرنسية أو بلجيكية أو سويسرية داخل منظمة التجارة العالمية من أجل تشكيل كتلة تدافع عن التنوع الثقافي. ولذا أقول إن زعم الفرنكفونية أنها تُدافع عن التنوع الثقافي إنما هو من قبيل المظاهر الفارغة. فحين يُؤول الأمر إلى نقاش حقيقي داخل منظمة التجارة العالمية حيث تُقرّر الأمور حقاً - لا في القمة الفرنكفونية حيث لا يُقال إلا كلام في كلام - لا يعود ثمة تضامن على الإطلاق بين الدول الناطقة كلياً أو جزئياً بالفرنسية، بل يغدو كل بلد لا يهيمه إلا نفسه. وهذا هو الأمر المذهل. فأنت تجد الدول الفرنكفونية تتصارع لحماية مفهوم التنوع الثقافي. ولكن على هذه الدول أن تحمي التنوع في كل المجالات، مثل مجال الزراعة وحماية الأنواع النباتية المختلفة - وهذه قضية حساسة جداً بالنسبة إلى التنوع النباتي الهائل الموجود في دول الجنوب - في حين أن دول الشمال هي التي تحفظ لنفسها براءة اختراع وتصنيع المنتجات ضمن العلامات المسجلة. هنا لم يعد ثمة دور لفرنسا أو للفرنكفونية سوى فرض تشريعات منظمة التجارة العالمية على دول الجنوب. إن فرنسا تحارب في مجال التجارة العالمية وتؤيد التنوع الثقافي حين يكون في صالحها، ولكن أيضاً

للدول التسع والثلاثين كميةً مضمونةً مستوردة من السكر تُرسل إلى أوروبا وذات سعرٍ محدد مسبقاً. وأما في «كل شيء إلا السلاح» فلا يؤتى على ذكر الكميات المضمونة المستوردة ولا السعر المحدد مسبقاً، بل إن السعر سيكون السعر العالمي؛ وبهذا تحسّر الدول الأفقر. هنا نرى كيف سُمّمت الهدية: فالأوروبيون نزعوا «بروتوكول السكر» الوارد في اتفاقيات ACP. ولكن في اتفاقيات كوتونو تم الاتفاق على أن تلتزم الدول الأفريقية والكاريبية والباسيفيكية ابتداءً من عام ٢٠٠٦ (وهو بالمناسبة اليوم المحدد أيضاً لبداية استفادة «الدول الأقل نمواً» من اتفاقيات «كل شيء إلا السلاح») بقوانين منظمة التجارة العالمية. إذن كل القوانين الحمائية الموجودة في اتفاقيات ACP ستفكك بموجب القوانين الجديدة. ترى أين أوروبا الإنسانية والسخية والمسؤولة، التي يفترض أن تكون مختلفةً عن الولايات المتحدة الأناثية والإمبريالية؟ أنا لا أرى أي فرق، باستثناء المظاهر الخارجية!

شايدي: هناك أيضاً ما أشار إليه سماح، وهو اعتقاد البعض أن دعم الفرنكفونية هو دعم لثقافة بديلة من الأمركة المهيمنة، ودعم لتنوع الثقافات. سؤال، إذن، هو: إلى أي مدى نستطيع الفرنكفونية أن تدعم - أو أن تكبح بل أن تدوس - تعددية ثقافية موجودة الآن، وذلك بإصرار الفرنكفونية على الفرنسية [أي النزعة المؤثرة للفرنسية لغة وحضارة]؟

جنار: أنا أدعم تنوع الثقافات بكل قوة، ولكن هذا يجب ألا يقتصر على دعم الثقافة الفرنسية وحدها. أنا أؤيد فكرة التعددية الثقافية في ما يخص الشعوب الأصلية في أميركا اللاتينية أيضاً، كشعب الشيايا مثلاً. ولكنني لا أؤيد من يستغل فكرة التنوع لحماية إمبراطورية استعمارية سابقة تسير نحو الانحلال! ولا أعتقد، في كل الأحوال، أن الفرنكفونية المؤسساتية، أي مجموعة

حوار مع راوول مارك جنار عن الفرنكفونية

mission civilisatrice بوصفها انحرافاً عن الثورة الفرنسية التي خلقت صدوعاً داخلية في المجتمع الفرنسي. لقد كان القنصل الفرنسي، إذن، يُخبر المتمردين اللبنانيين ألا يتبنوا فكرة الثورة [الفرنسية]، وأن هذه الفكرة ليست ما ترغب فرنسا في تصديره خارجاً. بل الحق أن «الرسالة الحضارية» بدا أنها وسيلة مريحة للإبقاء على المستعمرات هادئة. بالنظر إلى أن الفرنكفونية نظرية «تعاون» نمت في زمن توقفت فيه فرنسا عن السماح للمهاجرين بعبور حدودها بسهولة (بداية السبعينيات) ووجدت فيه نفسها مهددة اقتصادياً من قبل المنافسة الأميركية، هل تؤدي هذه الفرنكفونية اليوم دوراً مماثلاً «للرسالة الحضارية»؟ إلى أي مدى تقول الفرنكفونية لأهل الجنوب الذين يرون إليها وإلى فرنسا مرجعاً أعلى: «أتبعونا، ولكن لا تفعلوا هذا على حسابنا؛ تعلموا أن تكونوا حضاريين بما يلائمنا نحن، ولكن لا تأتوا بممارساتكم الثورية إلى فرنسا وتطالبوا بحصنكم من الأرياح»؟

جنار: ملاحظتك صحيحة. هناك، من جهة، سياسة رسمية لفرنسا؛ وهناك من جهة ثانية فرنسا البلد الذي حصلت فيه أحداث عظيمة مثل الثورة الفرنسية وكمونة باريس (1870) وظهور الفلاسفة. ولهذا ثمة غموض في علاقة فرنسا بالعالم. هناك السياسة الرسمية التي نرخصها، وهناك الإنجازات الرائعة التي حصلت في فرنسا عبر التاريخ. ولكننا بالطبع لا نَعْجَبنا هذه الإنجازات لمجرد أنها فرنسية، بل لأنها تتضمن أفكاراً ثورية وإنسانية في العمق. لم يكن عبثاً أن رجلاً زرتُه مرة في بكين علّق على حائط بيته صورة لفيكتور هوغو - فهو لم يفعل ذلك لأن هوغو فرنسي بل لأنه كتب البؤساء. ولذا، بالطبع، هناك من يطير علماً فرنسياً لا لأنه علم فرنسي بل لأنه علم الثورة الفرنسية، وأستطيع أن أفهم تماماً لماذا لا ترغب الحكومة الفرنسية في أن يُستخدم

لأنه ليست هناك حقاً صناعة أفلام منافسة من الكيبك أو من ألون [في بلجيكا]. صحيح أن ثمة قليلاً من النشر الكيبكي والسويسري، ولكن يكاد ألا يكون هناك في حد علمي أي صناعة أفلام فرنكفونية أفريقية على الإطلاق ولا أي نشر فرنكفوني في دول الجنوب. لذا حين تتحدث فرنسا، باسم الثقافة الفرنسية، عن حماية التنوع الثقافي فإنها تدافع قبل كل شيء عن مصالحها، عن ناشريها، عن مخرجي أفلامها. ولكن حين يؤول الأمر إلى الثقافات الأخرى لا نعود نرى فرنسا أبداً. أنا أعتقد جازماً أنه لو كنا نحترم التنوع الإنساني حقاً فعلياً أن ندافع عن مفهوم التنوع الثقافي. إن عنصرًا أساسياً من عناصر مناهضة العولمة هو معارضة التماثل المفروض فرضاً بحيث يُصبح الجميع متساوين ثقافياً بحسب المعايير والقوانين نفسها. إن علينا أن ندافع عن التنوع الثقافي، ولكن علينا أن نفعل ذلك في الميادين الدولية حيث تُصنع القرارات، ولاسيما داخل منظمة التجارة العالمية وداخل الاتحاد الأوروبي أيضاً. غير أن الفرنكفونية غير موجودة في هذين الميدانين.

شاهد: إذن، من جهة ثانية، ألا توحد الفرنكفونية الثقافات المتعددة داخل فرنسا وتظهرها ثقافة واحدة صلبة وغير منقسمة؟ مؤخراً نشر مؤرخ لبناني شاب اسمه أسامة مقدسي كتاباً بالإنجليزية عنوانه: ثقافة الطائفية. وفيه يُورد أن القنصل الفرنسي، الكونت دو بنتيفوليو، لاحظ أن المتمردين اللبنانيين بقيادة طانيوس شاهين كانوا يرفعون العلم الفرنسي خلال اجتماعاتهم فيما هم يخططون للإطاحة بالأمراء الإقطاعيين. فأرسل القنصل نائباً عنه لكي «يُكبح الأرواح الجاهلة والمتعددة حماساً» و«لكي يوقف سير الثورة». وبالمثل يحلّل تود پورتزفيلد، وهو مؤرخ متخصص في ثقافة فرنسا أثناء عهدها الإمبريالي، كيفية تصدير «الرسالة الحضارية»



كعبودي يتواصل مع مراسل غربي... بلغة الخمير

يكون بقدْر دفاعها عن عالم متعدد. ومن هذه الناحية قد تكون مؤسسات الفرنكفونية نافعة، ولكنّها مشبوهة في عيني إلى حدّ أنّ الإيجابيات المحتملة (مثل المنح الدراسية ووسائل نقل المعلومات والتكنولوجيا) تُقْضِها السلبيات. علينا أن ننتظر ونرى، لأنّ السؤال الذي طرّحته يا قاسم يجب أن يُطرح في القمّة العتيدة مثلاً. هل محور القمّة «حوار الحضارات» مؤشّرٌ جيّدٌ؟ نأمل ذلك، لأنّه قد يعني أنّ تنوّع الثقافات لا يكون فقط بحماية الثقافة الفرنسية المأسّسة في وجه العالم الأنكلوسكوني، بل يعنى الدفاع عن كل الثقافات بحيث لا تَمُحو إحداها الأخرى أو الأخرى.

إدريس: أمطمئن أنت يا راوول إلى أنّ شعار «حوار الحضارات» كما طرّحه القمّة الفرنكفونية المقبلة لا يُخفي رغبةً حصريةً في الدفاع عن المصالح الفرنسية في وجه العولة المؤمركة؟

جنار: لا أحبّ أن أجيب عن سؤالك إجابةً حاسمة لأنّ العالم الفرنكفوني عالمٌ صغير، ورجال أعماله ليسوا حمقى، بل يدركون أنّ هذا العالم يتقلّص شيئاً فشيئاً. في فيتنام ليس هناك إلا ٨٪ من الناس يتحدثون الفرنسية. لذا فإنّ من مصلحة الفرنكفونية أن تدافع عن «تنوّع الثقافات» - العربية والإسبانية والصينية، الخ - وأن تُسعى إلى تكوين تصوّرٍ ما لعالم لا تهيمن فيه ثقافة واحدة طاغية. أعتقد أنّه نظراً لواقع الأمور ليس للفرنكفونية المؤسساتيّة إلا خيارٌ واحد. ولكنّ علينا أن ننتظر نتائج القمّة. لا أستطيع أن أحكمّ النوايا، ولذا لا أريد أن أستبق الأمور لأقول إنّ طرح فكرة «حوار الثقافات» مجرد «تجميل» أو أنّه حبّة لوز مرّة مغطّاة بالشوكولاته. إنّ وضع العالم الفرنكفوني ضعيف جداً ومتراجع، وهو في موقع الدفاع، وفي مثل هذه الحال سيفتّش عن حلفاء من كل الثقافات: عربيّة وإسلاميّة وصينيّة. وهذه الثقافات قد تكون شريكاً في المطالبة بمستوى من التعاون الدولي لا يتّسم بهيمنة

العلم الفرنسي على هذا النحو لأنّ لهذه الحكومة مشاريعها السياسيّة التي كانت تحاول أن تنفّذها في جبل لبنان.

أمّا بالنسبة إلى توقيت نموّ الفرنكفونية كما جاء في سؤالك، فصحيح أنّ هذا النموّ تزامن مع أزمة النفط العالميّة في بداية السبعينيّات ومع القوانين الاستجابيّة ضدّ تجنيس المهاجرين. وأنا موافقٌ معك بالطبع على وجود تناقضٍ في السياسة الرسميّة تجاه غير الفرنسيين في فرنسا، وهذا يُطبّق على سياسة بلجيكا تجاه غير البلجيكيين أيضاً. نحن إزاء تناقضٍ بين تصدير قيم إلى الخارج، ثم رفض تطبيقها في الداخل!

إدريس: ولكنّ ما هي القيم التي تُسعى الفرنكفونية إلى نشرها في البلدان الأخرى؟ ما هي القيم التي على متبني الفرنكفونية أن يناصرها: أهي أفكار العدالة والديموقراطيّة، أم أفكار التبعية لفرنسا وتاليها؟

جنار: نذكّر أولاً أنّ أفكار العدالة والديموقراطيّة ليست حكراً على فرنسا والفرنكفونية. ثم لا تنس أنّ أوروبا كانت مسرحاً لأبشع الأحداث: غرف الغاز، الاستعمار، العبوديّة المأسسة. ولكنّ لو أردنا أن نأخذ القيم الإيجابية التي تدعيها الفرنكفونية والاتحاد الأوروبي على محمل الجدّ فسنجد أنّ هناك تناقضاً بين النظريّة والتطبيق السياسي، ولاسيما في ما يخصّ بلدان الجنوب.

قاسم عز الدين: أتمنّى أيّ شيءٍ إيجابي في الفرنكفونية؟

جنار: تكون الفرنكفونية إيجابيّة بقدر دفاعها عن التنوّع الثقافي، باسم اللّغة الفرنسيّة والثقافة الفرنسيّة. ولكنّ على المرء أن يدافع عن كلّ تنوّع، كما ذكرنا. هناك مثلاً عالمٌ ناطق باللّغة الإسبانيّة، فأين المؤسسات العالميّة لحماية الثقافة الناطقة بهذه اللّغة، وهي ثقافة لا تُقتصر على إسبانيا وحدها وإنّما تمتدّ إلى أميركا اللاتينيّة بل إلى الولايات المتحدة نفسها؟! الإيجابي في الفرنكفونية

حوار مع راوول مارك جنار عن الفرنكفونية

يعود القطاع العام من القوة بحيث يمول ويحمي النشاطات الثقافية والتربوية والعلمية. بعد الرسالة استقبلنا مدير الأونسكو - أنا وبورديو وأغنس برتراند - وقال «أنتم مصيبون تمامًا. المشكلة أنني حين التقى وزيراً يكون هذا الوزير وزيراً للثقافة، في حين أن القرار هو في يد وزير المال!» وقال لنا إنه يوماً ما سيسأل الدول الأعضاء في الأونسكو أن تحضر لقاء ما بين الأونسكو ووزراء المال.

شايد: ما هي الخلفية التي دفعتك إلى اتخاذ موقف معاد للفرنكفونية المؤسساتية؟

جنار: أنا واحد من الجالية التي تتحدث الفرنسية في بلجيكا، ولغتي الأم هي الفرنسية. قضيت سنواتي المهنية العشر الأولى أستاذًا للفرنسية في بلجيكا. ثم عملت في كمبوديا حيث شهدت تلك المعركة الفاتحة الغباء بين الفرنكفونيين والآنكلوفونيين، وكلٌّ يحاول فرض لغته على بلد يمتلك لغته الخاصة ويمتلك القدرة على تقرير مصالحه. والحق أن لا لغة مشتركة حاليًا في آسيا، وأعتقد أن هذه اللغة المشتركة قد تكون الصينية يوماً ما نظراً لانتشار الأقليات الصينية السريع في المنطقة ولنمو الصين الاقتصادي والسياسي والعسكري بشكل عام. ولكن اللغة الوحيدة المنتشرة اليوم انتشاراً واسعاً في الشرق الأقصى هي الانكليزية. إذن، بغض النظر عن حبي للغتي الأم ولأدائها، فإنني أعتقد أن مصلحة الناس هناك، بالإضافة إلى حماية لغاتهم وثقافتهم الأم، هي في اللغة الانكليزية. فإذا أراد أحد من فنوم ين أن يتحدث إلى آخر من مانيلا فسيحدث إليه بالإنكليزية، وإلا لن يفهم أحدهما الآخر. وهذا لا يعني أن على العالم بأجمعه أن يكون أنكلوفونياً، بل يعني أنه إذا كان على المرء أن يتعلم الإنكليزية كلفة أجنبية يتحدث فيها مع محيطه الإقليمي فإن الاستمرار في الحديث بلغة الخمير في فنوم ين وبلغة التاغالوغ في مانيلا سيكون هو لب ما يركز عليه

ثقافة ما عليها. لننظر ونر. ربما كنت متفانلاً أو ساذجاً أكثر مما ينبغي! علينا أن نرى أي نجوم ستأتي إلى القمة، عرباً وإسبانيّين وهنوداً وأفارقةً وصينيّين، لكي يكون بمقدورنا بناء حوار حقيقي بين الثقافات.

عز الدين: بحكم خبرتك هل ستستطيع دول الجنوب أن تستفيد من الفرنكفونية للتخفيف من عبء الديون؟ فهذه الديون بالنسبة إلى لبنان، مثلاً، هي العائق الأعظم أمام النمو اليوم.

جنار: مرة أخرى أقول إن علينا أن ننتظر ما يحدث في القمم القادمة. ربما يقول الحاضرون ما سبق أن قالوه في القمة السابقة في مونكتون (١٩٩٩) «على الديون أن تخفّض». ولكن تخفيض الديون نفاق رهيب، إذ على الديون أن تلغى لا أن تخفّض! عليهم أن يقولوا: «لا ديون بعد اليوم. لقد ألغيت تماماً». وعلى قولهم هذا أن يترافق مع سياسات تنموية حقيقية. ولكن حتى لو قيل في القمة القادمة إن على الديون أن تخفّض، فإن القادة حين يذهبون إلى صندوق النقد الدولي لن يقولوا ذلك! غير أن القرارات تتخذ هناك، في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي وفي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، لا في بيروت أو الكيبك. وهناك في تلك الأماكن لا يعود ثمة فرانكفونية، بل دول شمال ودول جنوب، ودول غنية ودول فقيرة فقط. إن الحكومات تعجز عن اتخاذ المواقف ذاتها في كل المؤتمرات: من القمة الفرنكفونية إلى اليونسكو إلى قمة منظمة التجارة العالمية، وهلمجرأ. مؤخراً كتبنا رسالة مفتوحة، أنا وعدد من المثقفين أمثال نوم تشومسكي وإدوارد سعيد وبيير بورديو، إلى الأمين العام للأونسكو بخصوص الاتفاقية التجارية للخدمات العامة General Service Commerce Accord. وباختصار قلنا في هذه الرسالة: «إذا أبرمت هذه الاتفاقية فبإمكانكم أن تغلقوا الأونسكو لأن كل شيء يكون قد انتهى؛ فلن

جنار: على الرُحْب والسعة. أَعْتَقَد، في النهاية، أن الفرنكفونية كمؤسسة، يديرها موظفون فرنسيون يُفرضون بغرور قراراتهم للإعلاء من شأن «الدَّيك» الفرنسي، وتموُّلها الدولة الفرنسية، إنما هي مؤسسة تُحْكَمها موازينُ القوى. فإذا كان لها أن تُعْمَل وتكون ذات فائدة فإنَّ عليها أن تفكَّر من جديد في نفسها. من الممكن للفرنكفونية أن تكون ذات فائدة. ولكنَّ يُشْتَرَطُ بها ألا تُهْدَف إلى حماية لغةٍ بعينها، ومن ثمَّ سوقِ بعينها، بل أن تدافع عن قيم تكون هي أساس سياساتٍ منسجمةٍ في كل المجالات.

بيروت

جهوده. إنَّ إلغاء الاختلافات يجب أن يُرْفَضَ لا باسم إمبراطوريةٍ فرانكفونيةٍ مصغَّرة، بل باسم احترام جميع أشكال التنوع الإنساني.

إدريس: هذا يَدْفَعني إلى سؤالك عن مدى اقتناعك بوجود شيء اسمه «الغزو الثقافي». في بلادنا كثيرًا ما يُنعت القائلون بوجود «غزو ثقافي» بـ «الأصوليين». ويردُّ عليهم بأنَّ الثقافة التي يتباهون بالدفاع عنها ضعيفةٌ في ذاتها وإلا لما استطاعت الثقافات الأقوى أن تُفْرَضَ عليها قيمها.

جنار: ولكنَّ لماذا تلك الثقافة ضعيفة في الدرجة الأولى؟ إنَّها ضعيفة لأنَّها لا توجد ضمن سياق اقتصادي وسياسي قوي. أنا بالطبع أؤمن بوجود شيء اسمه «إمبريالية ثقافية»، وسُتطِيع أن نراها في نشْء اللُّغة الإنكليزية. نراها في الأسلوب البالغ التعجرف الذي شهدته أكثر من مئة مرَّة حين يحاول الموظفون والديبلوماسيون الأميركيين والبريطانيون في آسيا، بل وما يسمَّى المنظَّمات الأميركية غير الحكومية هناك، أن يفرضوا الإنكليزية في الخطاب المحلي على الأشخاص الذين لا يتحدثون بها. أعتقد أنَّ هذا يَحْدُث لأنَّ الأميركيين يَعْتَقِدون أنَّهم يَعْرِفون ما هو أفضل للعالم، وأنَّهم يَمْلِكُون حقَّ فرض رؤيتهم على العالم أجمع. وهم في ذلك مثل الفرنسيين. إنَّ هذا التصرفُ الأحمق لهو شكل آخر من الكولونيالية، ومن الإمبريالية الثقافية. أتمَّة لغة أو ثقافة تمتلك في ذاتها القوة للهيمنة على الآخرين؟ لا. إذا لم تقم القوة السياسية والقوة الاقتصادية (والثانية في الغالب نتيجةً للأولى) بدعْم ثقافةٍ أو لغةٍ ما فلا قدرة لهذه اللُّغة أو الثقافة في ذاتهما على السيادة.

إدريس: شكرًا يا راوول. كان حديثك مفيدًا، وخاصةً أنَّنا نكاد لا نَسْمَعُ إلا عباراتِ الثناء المُطْلَق أو الهجاء المُطْلَق للفرنكفونية.

راوول مارك جنار

أستاذ في العلوم السياسية، متخصص في العلاقات الدولية مع تركيز على جنوب شرق آسيا والمنظَّمات الدولية. عمل أول الأمر أستاذًا للفرنسية، ثم مراسلًا، ومستشارًا للشؤون الدولية لمجلس الشيوخ البلجيكي. ذهب إلى كمبوديا حيث راقب الوضع السياسي مدة ١٥ عامًا. عمل في منظمة Oxfam في بلجيكا. عضو في منظمة URFIG وجمعية الصداقة الفلسطينية - البلجيكية. يُعَدُّ حاليًا كاتبًا عن ضرورة محاكمة المجرم أرييل شارون.